الدفاع المدني يطالب بتوفير عربات إطفاء متوسطة وصغيرة الحجم

الثورة / وائل شرحة

طالبت مصلحة الدفاع المدني الجهات المختصة ممثلة بوزارة الداخلية وأمانة العاصمة بتوفير عربات إطفاء متوسطة وصغيرة الحجم والتي يمكن العبور بها في الشوارع الضيقة داخل المدينة وأثناء الاختناقات المرورية التي تتسبب بتأخير رجال الإطفاء عن مكان الحادثة في الوقت المطلوب.

وأوضح وكيل مصلحة الدفاع المدني العميد عبد الكريم معياد أن رجال الدفاع المدني يواجهون صعوبة في الوصول بعربات الإطفاء إلى بعض الأماكن التي ينشب فيها حريق نظراً لضيق الشوارع وانعدام الوعي لدى السائقين بعدم إفساح المجال لعبور سيارات الإطفاء.

وأشار العميد معياد إلى أن أمس الأول نشب حريق بأحد المحلات التجارية الكائنة في باب اليمن ولم تتمكن عربة الإطفاء من عبور الشارع لضيقها وازدحامها بالمارة والبسطات مما دفع رجال الدفاع المدني الهروع إلى مكان الحادثة ومشاركة المواطنين بإخماد الحريق عبر أشياء بدائية.

ودعا وكيل مصلحة الدفاع المدني أصحاب المحلات التجارية إلى توفير أدوات الأمن والسلامة المطلوبة في محلاتهم لما يساهم وجودها وتوفرها في الحد من أضرار الحريق والحفاظ على الأرواح والممتلكات.

والد يضحي بطفله من أجل قطعة أرض

ليست له علاقة بالقضية.. لكن القدر يجبر البريء على تحمل نتائج وأخطاء المجرم.. يجبر الطفل على تحمل مشاكل الكبار.. ودائماً ما يكون الصغار ضحايا للراشدين، فأنت وحياتك في يد من يعولك خاصة في وطن انتشرت فيه البطالة والفقر والأيادي العاطلة عن العمل وارتفعت نسبة انتشارها بمقدار سرعة الضوء.

ما يزال في الخامسة عشرة من العمر.. يتلقى التعليم في الصف الثامن.. لكنه وقع ضحية لمشاكل والده.. وحين يقع المرء فريسة أبيه ماذا يصنع ؟! لا شيء سيفعله.. سوى البحث عن أعذار تبرئ والده.. وتحمل نفسه نتائج ما لحق بحاله ومستقبله وحاضره.

■ وائل شرحة

ترك المدرسة وصفوفها ومناهجها.. تنازل إجبارياً عن أصدقائه وطابور الصباح.. فارق أمه وأشقاءه.. واتجه نحو مستقبل مجهول.. نحو مدينة ممتلئة بالمجرمين.. ومحاطة بسور كسور الصين العظيم.. في الشبه فقط.. وأما الجودة مثل جدار كرتوني خفيف يتحول إلى حطام مجرد حدوث أي انفجار صوتي.. مدينة لا يحب صاحب عقل وطموحات دخولها ولا يألفها مجنون أيضاً.. لأن المجانين أكثر تحرراً وحرية من بعض مدعي العقلانية.. بل تجد أن البعض عشق الجنون حتى أصبح الرصيف منزله والأشجار والأحجار أسرته.. وما أجمل أن تكون لديك أسرة مسالمة لا تضرك ولا تجرح حياتك ولا تخدش مستقبلك ولا تقودك إلى التهلكة.

كان يتحدث معي وعيناه تشرقان بالدموع التي تصارع عدم تدفقها على خديه.. فتذعن صاغرة صابرة في انتظار الفرج أو الإفراج.. كان يثني على والده تارة ويعتب عليه تارة أخرى.. يحمل أباه مسؤولية ما لحق به.. ثم سرعان ما يتراجع عن تلك الحقيقة.

لا يمر عليه صباح يوم دون أن تعود به عجلة ذاكرته إلى الوراء.. تذكره بزملائه المجاورين لمنزلهم واللحظات الجميلة التي كان يعيشها معهم في طابور وصفوف المدرسة وفي طريق الذهاب والإياب إليها.. لا يمر عليه مساء دون أن يبحث عن أيد حنونة وحديث محشو بالحب الإلهي والأبدي.. وليس هُناك منً هو في غِنى عن حُب وحنان الأم.. تلك التي تسهر كي تنام أنت، وتبتسم في وجهك كي تدفئك بالسعادة رغم ما بقلبها من حزن وهم وألم.

◄ صورة للولد احمد عايض .. من السجن المركزي

القدر يكتب في صفحات حياتنا كل الأفراح والأحزان التي ستواجهنا.. بقلم لم نستطع أن نقرأ حبره إلا بعد أن تتحول السطور وتتحقق على أرض الواقع.. ولو تمكن الإنسان من الاطلاع على تلك الصفحات لحذف كل شر.. وشطب كل محزن.. ومحا كل مؤلم.. واستغنى عن كل ما سيعكر حياته من خلافات وشجارات وغيرها مما يجلب الحزن والكدر.. لكن ليس لدينا أي قدرة في ذلك.. ولو كان بإمكاننا تصفح كتاب حياتنا لكنا وكان وطننا وعالمنا بأحسن حال.

القدر وضع أحمد محسن صالح عايض في مشكلة ليس له بها أدنى صلة لا من بعيد أو قريب.. ولم يفكر هو أيضاً في التساؤل عن أسبابها أو كيفية معالجتها.

المشكلة تتمحور حول خلاف نشب بين والد أحمد وآخرين على قطعة أرض تقع بمنطقة الروضة..كل يزعم أنها ملكه وليس للآخر شيء فيها.. وهنا يأتي موعد دخول الشيطان فيكون له الدور الأكبر في تسيير الأحداث وتواليها.. وذلك حين يأبى إلا أن يكون سيداً للموقف بين الطرفين.. لا أحد يحب أن يسمع أو يرى ما بحوزة الآخر من وثائق ومستندات تثبت صحة امتلاكه للأرض.. كل ما يقدرون على فعله هو حمل السلاح وجمع أكبر قدر من المرافقين والمسلحين... وهذا ما يزيد الطين بلة وما يدعم ويساعد الشيطان على تحقيق هدفه..وقد يكون الشيطان أحد البشر المناصرين والداعمين والواقفين في الجوار.

الخلاف وصل الذروة والشيطان نجح ببراعته المعهودة في قيادة الطرفين إلى استخدام السلاح الآلي والاشتباك بالرصاص الحي.. ولكن إلى هنا، وبلطف من الله تعالى- انتهت الجولة الأولى دون وقوع أضرار أو خسائر من أي نوع عدا قيمة الطلقات النارية التي أثرت هذه المرة أن تتطاير بعيداً..

لكن كان هناك خسائر أخرى لم يتنبه لها طرفا الخصام.. وإن حدث وتنبهوا لها فلن يهتموا بها بقدر ما سيعتبرونها إحدى طرق وأساليب إثبات الذات بقوة السلاح... الخسارة التي لم يعترف بها هؤلاء هي فقدان احترام الآخرين لهم لا سيما المجاورين للحادثة، والذين لم يتجاوزوا النظر إليهم بعين العاجز الفاشل المتسلط.. لأن أولئك المواطنين سينزعجون ويقلقون حين يجدون أنفسهم في ساحة معركة وحرب مخالفة لسمات وأخلاقيات المحاربين والمعارك.

سلم الطرف الأول ابنه أحمد وصهره إلى الأمن كرهينة لضبط القضية وحلها.. لكن النزاع تطور حتى قتل ما يقارب أربعة أشخاص من الطرف الآخر وإصابة آخرين من الجبهتين..ليتطور مع ذلك وضع أحمد وخاله في السجن من مجرد رهائن إلى طرف في قضية جسيمة هي قتل.. إذ تمت إحالتهم إلى النيابة مع القضية ومن ثم إلى إصلاحية صنعاء.. ليس هناك أي غريب.. فهكذا تتعامل أجهزة الأمن والقضاء حين يكون الإنفلات الأمني الصورة الرسمية للبلد والموضوع الأكثر تداولاً ونقاشاً، سواء أكان في وسائل الإعلام أو الشارع.

كل ما يتمناه أحمد أن تصل رسالته إلى والده الذي قال عنه:"لم يزرني منذ أن تم إيداعي بالسجن..رغم اشتياقي إليه ولإخواني ولمدرستي"، وبمعنى أشمل وأصح للحرية لفك القضبان وكسر القيود.

يتمنى أحمد أمنية الأسد للحم وهو في قفص الحديقة.. أن يتذكر والده والجهات المعنية وضعه وما قد يؤول إليه بسبب إهمالهم للقضية التي أقحم على تحمل وتجرع نتائجها.

تصوير / محمد حويس

أقسام الشرطة..أوضاع متردية

٢-٢

* د. أحمد العباسي

إصلاح أوضاع أقسام الشرطة وكيفية النهوض بها وتعزيز دورها الأمني :

إن الحديث عن أوضاع أقسام الشرطة ونقدها وتقييم أدائها أمر ضروري لإصلاحها وتطوير أدائها، ونشير هنا إلى أن هذا النقد لا يقلل من مكانة هذه المؤسسة الأمنية ودورها. وبناء على ما سبق فإننا نود هنا أن نلفت انتباه القائمين على هذه المؤسسة وأن نحثهم على ضرورة الاهتمام بتطوير وإصلاح هذه المؤسسة المهمة وتمكينها من القيام بدورها الحيوي في حفظ الأمن والسكينة العامة، وأقترح هنا قيام الجهات المسؤولة في الحكومة بالخطوات والإصلاحات التالية للنهوض بدور الأقسام وذلك على النحو التالي:

- ضرورة إعادة النظر في اللوائح والتشريعات والقوانين المنظمة لعمل أقسام الشرطة بما يجعلها تتواكب مع المستجدات والمهام الملحة والعمل على إرساء العمل المؤسسي المهني فيها بعيداً عن الدور التقليدي للأقسام.

- ضرورة الاستفادة من تجربة بعض الدول في هذا الخصوص والكف عن الاجتهادات الخاطئة والترقيعية ، فالدول الراقية هي التي تستفيد من تجارب الآخرين وتبدأ من حيث انتهوا، ولا عيب في ذلك، بل العيب أن تظل أقسامنا بهذا الوضع المزري الذي يسيء إلينا جميعاً.

- اعتماد الميزانيات المناسبة والكافية لهذه الأقسام وإيجاد موارد ذاتية تتعلق بالخدمات التي تقدمها للمواطنين وتنظيم عملية تحصيل الرسوم وما شابه ذلك بما يعود بالنفع على الأقسام وبطريقة شفافة تخضع للرقابة من الجهات المعنية وتحمي المواطن من الابتزاز.

- تحسين مرتبات وأجور ومكافآت العاملين في أقسام الشرطة والاهتمام بهم وتقديم كل الرعاية لهم ولأسرهم مما سيشجعهم على القيام بواجبهم بأمانة وإخلاص.

- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب فيما يخص أداء العاملين في الأقسام ومحاسبة كل من يخل بعمله أو ينتهك حقوق المواطنين واعتبار ذلك عملاً يستوجب المحاسبة القانونية.

- توفير الإعتمادات اللازمة لتجهيز مبان حكومية مناسبة تليق بهذه المؤسسة بحيث تكون مباني أقسام الشرطة نموذجية وموحدة ومتميزة وتتوافر فيها كل الخدمات (للنساء والرجال والأحداث) بما يكفل حقوق المواطنين وكرامتهم ويشعرهم بوجود هيبة ومكانة للدولة.

- توفير الكوادر الشابة المؤهلة في هذه الأقسام من خريجي الكليات الأمنية والعسكرية المتخصصة وعقد الدورات التدريبية لمنتسبي هذه المؤسسة من وقت إلى آخر سعياً لتحسين أدائهم وتطوير مهاراتهم.

- اعتماد الوسائل الحديثة في الإجراءات الأمنية وعملية التوثيق للقضايا الأمنية وضرورة وجود شبكة معلومات حديثة تربط هذه الأقسام بالمؤسسات الأمنية الأخرى لما لذلك من أهمية كبيرة في إرساء أسس الأمن والاستقرار.

- توعية الناس والتنسيق مع الجهات المختصة في وزارة الإعلام والمؤسسات التعليمية من أجل تحقيق التعاون البناء بين هذه المؤسسة وبقية المكونات المجتمعية والمنظمات الحقوقية والعمل على إيجاد الثقة بين هذه المؤسسة والمجتمع.

- ضرورة توعية المواطنين بواجب الإبلاغ عن أية انتهاكات أو تعسفات قد يتعرضون لها في هذه الأقسام بحيث يتم تحديد أرقام تلفونات أو البريد الإلكتروني أو الفاكس الخاصة بالجهة أو غرفة العمليات المرتبطة مباشرة بمكتب وزير الداخلية ، ويتم إيضاح ذلك في مداخل أقسام الشرطة في لوحة خاصة.

تجريم الممارسات الحزبية والقبلية والجهوية أو المناطقية لأفراد قوات الأمن في الأقسام أثناء أدائهم لأعمالهم، بحيث يتم معاقبة كل من يستغل منصبه لممارسة الابتزاز أو الترهيب أو الانحياز إلى أي طرف دون طرف أثناء عملية فض النزاعات بين الناس.

- تكريم المبرزين والمخلصين في أعمالهم من ضباط وأفراد الأمن العاملين في الأقسام سنوياً وتحفيزهم على بذل المزيد من الجهد لخدمة أمن الوطن والمواطن.

هذه بعض المقترحات والإصلاحات التي لا أظن أن الجهات المسؤولة غافلة عنها، غير أنني أحببت أن أطرحها أمامهم وأمام القراء الكرام لنعمل سوياً من أجل تعزيز دور هذه المؤسسة الأمنية الحساسة وتطويرها والنهوض بها لتتمكن من أداء رسالتها في تحقيق الأمن وإرساء دعائم السكينة العامة.....وأملنا – بعد الله – كبير في أن تلقى هذه السطور آذاناً صاغية وصدوراً رحبة من قبل الجهات المعنية ،سائلين المولى عز وجل أن يوفق كل القائمين على المؤسسات الأمنية إلى كل خير وأن يحفظ بلادنا من كل سوء وأن يمن على هذ البلاد الطيبة بالأمن و الاستقرار و الازدهار...والله من وراء القصد.

*جامعة صنعاء

الأمن والمجتمع

عقيد / عبدالغني الوجيه

دراجات النقل والقتل ... المشكلة والحل 2-2

تطرقنا في مقال الأسبوع الماضي إلى مشكلة الدراجات النارية في العاصمة صنعاء وقرار مجلس الوزراء بمنع حركتها الذي لم تستطع الخطط الأمنية السابقة تطبيقه لعشوائيتها وما ينتج عن ذلك من استمرار لعمليات القتل والاغتيال التي تستخدم فيها الدراجات النارية وظهور مأساة جديدة تتمثل في فقدان الآلاف من مالكي الدراجات النارية للوسيلة الوحيدة التي كان تدر دخلا بسيطا لقوتهم ومن يعولون , اليوم نتحدث عن الحل الذي يجب أن يكون مدروسا بحيث يضمن عدم قطع طريق الرزق أمام من كانت الدراجة النارية مصدر قوتهم وأسرهم وحتى لا ندفعهم بذلك المنع إلى للجوء إلى الأعمال غير القانونية لتوفير مصدر القوت لهم ولمن يعولون وفي الوقت ذاته لأن الحلول المدروسة هي ما نستطيع بها منع القتلة والمجرمين من استخدام الدراجات النارية وسيلة للقتل والاعتداء وذلك بالآتي:

أولا : تحديد مدة لا تزيد على خمس سنوات يسمح فيها بعمل الدراجات النارية في العاصمة صنعاء وفق شروط منها :

1 - تركيب مقعد إضافي (سلة جانبية) خاصة بالراكب , على أن تكون هذه السلة وفق مواصفات تحددها شرطة السير كأن تكون مصنوعة من مواد قوية آمنة مع واقي الأرجل لضمان سلامة الراكب فيها , وأن تكون ثابتة في جسم الدراجة باللحام وليس البراغي وبالتالي تضمن عدم قدرة مالك الدراجة النارية على استخدامها في الأعمال المخلة بالأمن لأن من شأن السلة الإضافية المثبتة إعاقة الدراجة عن الهروب وقطع الأرصفة والمرور من الأزقة وغيرها وعلى أن يكون لتلك السلة أنوار أمامية وخلفية تجعلها ظاهرة في الليل ,وسلة الراكب شرط له سند قانوني حيث نصت المادة (48) من قانون المرور الصادر بالقرار الجمهوري رقم (46) لسنة 1991م في فقرتها رقم (3) على الآتي :"يحظر على سائقي الدراجات النارية والعادية نقل أشخاص آخرين على دراجاتهم إلا إذا كانت مجهزة بمقعد أو سلة جانبية لراكب إضافي ".

2 - تطبق على الدراجات النارية الأحكام والقواعد المرورية التي تطبق على السيارات وهذا أيضا ما يشترطه القانون المرور ولم يطبقه بعد رجال شرطة السير وفق الفقرة الأولى من المادة (48) التي جاء فيها أن الدراجات الآلية " تعتبر في حكم السيارات وتسير في المسار المخصص للسيارات"، وبالتالي فإن القانون يلزمنا تطبيق كافة قواعد السير الخاصة بالسيارات عليها .

3 - يلزم من يسمح لهم بقيادة هذه الدراجات خلال مدة السنوات الخمس إحضار استمارة ضمان كالتي تتطلبها إجراءات ملكية السيارات وشهادة حسن سيرة وسلوك من الأدلة الجنائية .

4- يلزم مالكو هذه الدراجات بموجب الفقرة (أ) من المادة (22) قانون المرور باستخراج رخص قيادة (وهذا مالم يتم تنفيذه حتى الآن رغم أن القانون صدر في العام 1991م !!)

ثانيا : على سلطات الدولة أن تبدأ بمنع التجار من استيراد المزيد من الدراجات النارية, وإلزامهم إخراج كل الكميات الموجودة في العاصمة صنعاء حالياً .

أرى في ذك حلا يضمن سد حاجة من لا يملك مصدرا للقوت حتى يتدبر أمره خلال السنوات الثلاث ويكون لأمين العاصمة بعد انتهاء المدة أن يقرر ما يناسب الحالة في ذلك الوقت ,ويكون تركيب السلة الإضافية بمعرفة شرطة السير بما يضمن سلامتها ومتانتها حفاظا على سلامة الراكب وكذا عدم استغلال التجار وجشعهم لملاك الدراجات وفي الوقت ذاته نكسب ملاك هذه الدراجات أصدقاء للشرطة عون لنا ضد الخارجين عن القانون .

قانون المرور في المادة (46) منه جعل من صلاحيات مدير عام المرور (شرطة السير حاليا) : " منع أي نوع من المركبات من المرور في أماكن محددة في حالات الضرورة "وبالتالي فإننا لا نحتاج إلى قرارات من مجلس الوزراء لمنع حركة الدراجات النارية في العاصمة في ظل وجود هذه المادة في القانون على أن تكون القرارات التي تتخذ مدروسة تماما فلا تؤثر في حياة الناس ولا تؤدي إلى قطع أرزاقهم .

بعض مالكي الدراجات بدأوا فعلا في تركيب (كرسي) للراكب ويتحركون الآن للعمل بها دون أن يصدر من وزارة الداخلية وأمانة العاصمة ما يفيد بجواز ذلك أو عدم جوازه !!!

بعض هذه الكراسي الإضافية ضعيفة وليس لها الوسائل التي تساعد في أمنها وبالتالي فإنها تعرض حياة الراكب للخطر وهي نفس زكية يجب على الدولة أن تكون حريصة عليها كما تحرص على النفس الزكية التي تزهق بسلاح القتلة والمجرمين .

وعلى ذكر قانون المرور, أتمنى أن يتم تفعيل "المجلس الأعلى للمرور "الذي ذكره القانون في الفصل السادس منه وحددت المادة (56) من القانون تشكيله برئاسة وزير الداخلية وعضوية كل من :

- نائب وزير الداخلية .
- نائب رئيس هيئة الأركان العامة المختص .
- نائب وزير النقل .
- وكيل وزارة الداخلية المختص .
- وكيل وزارة الإسكان والتخطيط الحضري .
- رئيس مصلحة الجمارك .
- نائب رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور .
- مدير عام المرور .

وحيث أن هذه المادة أجازت تعديل هذه المادة بقرار جمهوري وبالتالي فلا حاجة للعودة بتعديله إلى مجلس النواب أرى أن يكون المجلس الأعلى للمرور برئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الوزارات المختصة المذكور وكلاؤها أعلاه ويبقى هذا المجلس بتشكيلته مساعدا للتنفيذ حتى نستطيع حل المشاكل المرورية ومنها مشكلة تخطيط الطرق الطويلة وضيقها والمطبات العشوائية وغير ذلك مما يتسبب في ازدياد أعداد ضحايا الحوادث المرورية التي نفقد فيها أكثر مما نفقده في الحروب سواء القتلى أو ذوي العاهات المستديمة .

alwajih@yahoo.com

حرب المركبات في اليمن أرقام تتحدث:

5099حالة وفاة العامين الماضيين.. والحوادث المرورية في ارتفاع مضطرد

■ تقرير | محمد العزيزي

من يقرأ عن الحوادث المرورية في اليمن يصاب بالفزع لهول الأرقام الناتجة عنها ؛ فقد يظن المطلع أن معدل هذه الأرقام المخيفة ليست بسبب الحوادث المرورية ؛ بل هي أرقام لحروب عالمية رصدتها مراكز بحثية لغرض التوثيق للمهتمين والباحثين وهواة الأرقام القياسية.. إنها بالفعل حرب ضروس بين المركبات يأمرها ويقودها سائقون يمنيون في الشوارع والأزقة والنتيجة أرقام مخيفة .... وتؤكد الأرقام الإحصائية للإدارة العامة للسير أن الحوادث التي وقعت في 2012م بلغت 8269 حادث يقابله 9333 حادثا خلال العام المنصرف 2013م وبنسبة ارتفاع وصلت إلى 12,9% أي بفارق 1064 حادثة .. أي أن عدد حالات الوفاة خلال العامين الماضيين 5099 حالة في عموم محافظات الجمهورية .

8,4 مليار ريال خسائر مادية و3123 وفيات و37102 إصابات خلال 10 أعوام في أمانة العاصمة فقط

وبينت إدارة السير في تقريرها السنوي أن عدد الوفيات الناتجة عن الحوادث التي وقعت عام 2012م بلغت 2379 شخصا وأن هذا العدد من الضحايا ارتفع عام 2013م حيث بلغ عدد الوفيات إلى 2720 شخصا وبزيادة 341 حالة وفاة عن العام السابق ..وأشار التقرير إلى أن اليمن بحسب هذه الأرقام يشهد كل ثلاث ساعات و13 دقيقة و14 ثانية حالة وفاة .

و رصدت الإدارة العامة للمرور خلال العام 2013م الماضي 12812 إصابة ناتجة عن الحوادث وبزيادة عن العام الذي يسبقه بـ 10% ؛ وأن الخسائر المادية المقدرة الناتجة عن الحوادث المرورية خلال عامي (2012_2013م) بلغت 8431481129 ريالا.

وتبين من خلال تقرير المرور أن حوادث السرعة الزائدة بلغت العام الماضي 2013م حوالي 3441 حادثة وبنسبة زيادة عن العام الذي قبله بـ37% .. فيما الإهمال والذي يندرج فيه حالات الحمولات الزائدة فقد بلغ 2423 حادثة وبنسبة ارتفاع عن عام 2012م تصل إلى 26%.

فقد ذكرت إحصائية رسمية أن عدد الوفيات في العام قبل الماضي 2011م بلغت 2158 شخصا و12 ألف مصاب و3 مليارات ريال خسائر مادية بسبب حوادث المرور في 2011م وذلك في عموم محافظات الجمهورية .. وأكدت إحصائية الإدارة العامة للمرور أن السرعة الزائدة احتلت المرتبة الأولى في أسباب وقوع حوادث السير؛ حيث كانت سببا في وقوع (2988) حادثا مروريا العام الماضي وهو ما يشكل نسبة 35,1% من إجمالي حوادث السير التي وقعت في نفس الفترة وعددها (8503) حوادث .. هذه الإحصائية كانت استهلالا ومقدمة لأرقام تتوالى في سياق هذا الموضوع حيث اخترنا أمانة العاصمة صنعاء نموذجاً لحرب المركبات .. ونظراً لعدم توفر البيانات والمعلومات بشكل دقيق عن المحافظات الأخرى ...لنبدأ تفاصيل هذه الحرب بلغة الأرقام.. حيث تؤكد الوثائق الرسمية أن حوادث أمانة العاصمة تمثل أكثر من 40% من إجمالي حوادث المرور في الجمهورية وهذا يعطينا فكرة عن جسامة هذه المشكلة وحجمها خاصة وأننا نشاهد تصاعد أعداد الحوادث وتعدد أماكن حصولها وأسبابها .. وبحسب الكتاب السنوي لإدارة مرور أمانة العاصمة لعام 2011م _2012م .. فقد بلغ عدد الضحايا خلال العامين الماضيين 507 وفيات و6432 مصابا ؛ فيما بلغت الخسائر المادية الناتجة عن تلك الحوادث (1785690000) ريال ؛ وذهب التقرير لعام 2011م إلى أن المتوسط اليومي للحوادث في أمانة العاصمة لوحدها هو أكثر من عشرة حوادث يومياً وهذا يعد انخفاضا كبيرا في معدل الحوادث للعام قبل الماضي مقارنة بالأعوام السابقة وهو ناتج عن الأحداث الأمنية التي شهدتها أمانة العاصمة ؛وكذلك بسبب أزمة المحروقات وانعدامها وإقفال بعض الشوارع أمام حركة المرور وإلا لكانت الحرب مستعرة والحصيلة أكبر بكثير من ذلك .

في أمانة العاصمة بلغت الوفيات من الذكور والإناث خلال الفترة (2001م_2011م) أكثر من 3123 شخصاً وإصابة 37102 أشخاص وذلك في وقوع (49794) حادثاً مرورياً .. وتشير الأرقام إلى أن الحوادث المرورية التي حصلت العام 2011م انخفضت عن عام 2010م بعدد كبير جدا يصل إلى ألف حادث .

أما الأضرار المادية في الممتلكات (المركبات) بسبب الحوادث فقد بلغت خلال نفس الفترة (2001_2011م) أكثر من (2969779000) ريال ؛وما دفعه سائقو المركبات كتعويضات للركاب من أروش مبلغ (2646250480) ريالا ..وديات لأهالي الوفيات مبلغ (2868347500) ريال ؛ وبإجمالي عام للخسائر المادية في الممتلكات والديات والأروش (8494476000) ريال .

وبينت إحصائية أمانة العاصمة أنه وقع (23299) حادثا مروريا على الطريق المستوي خلال الـ8 سنوات الأخيرة .. و(7725) حادثاً في تقاطعات و(4187) حادثا في جولات (دوار) و(111) حادثا في طرق مغلقة. و(1912) حادثا في منحدرات ؛وأن إجمالي عدد الحوادث التي وقعت بسبب السرعة الزائدة نحو (12038) حادثا ... وأنه توفي خلال 2011م من الأحداث (الأطفال) 81 طفلا بسبب الحوادث و137شخصاً من البالغين بسبب الحوادث المرورية التي وقعت.

وكشفت الإحصائية السنوية لمرور أمانة العاصمة أن إجمالي عدد المخالفات المسجلة على السيارات والتي استطاع خدمات المرور رصدها خلال (2001_2011م) فقد بلغت (4025309) مخالفات والمسجلة على السيارات الصادرة أرقامها من مرور أمانة العاصمة فقط .مؤكدة أن الباصات الأجرة تعتبر هي الأكثر ارتكاباً للمخالفات من السيارات الأخرى وتليها سيارات الأجرة (التاكسي) ثم السيارات الخصوصي وأخيرا سيارات النقل التي تعتبر أقل أنواع السيارات ارتكاباً للمخالفات وذلك لأن عددها قليل وحركتها أقل من السيارات الأخرى .